للعهد والاشارة الى القسم الذى هو الاسم المعرب وذلك لانه ذاكرا احوال الاسم اقساما
قوله اى الاسم لقرينة المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لانه يصدق
على مبنى الاصل انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لان الشئ لا يشبه ولا يناسب نفسه وكما
وكما يندفع به ذلك النقض يندفع بقوله تركيبا يتحقق معه العامل اذ لا عامل المبنى الاصل
فذكر الاسم ح للتحقيق وقيل فى دفعه انا لا نسلم لزوم مشابهة الشئ لنفسه لان له
اقساما ثلثة يشبه بعضها بعضا وفيه بحث لجواز ان يقال ان المشابهة المنفية
هى المشابهة الموجبة للبناء وبهذه المشابهة منفية والا لزم الدور ولزم ان يكون بناؤه
بعارض المشابهة لا بنفسه قوله الذى ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين المضموم الى
شئ ويستعمل بمع وعلى مجموع المضمومين ويستعمل بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد فى
قام زيد وبالمعنى الثانى مجموع قام زيد كما يقال لاحد الخفين زوج ولمجموعهما زوج
واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثانى والالفاظ التعريفات محمولة على المتبادر
فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك قوله تركيبا يتحقق معه عامله لم يقل مع عامله
لئلا تخرج ما عامله معنوى ويبعد ان يراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى يتحقق العامل
معه قوله الذى لم يشبه اى لم يناسب فسر الاشباه الذى هو المشاركة فى الكيفية بالمناسبة
التى هى اعم منه لان المعنى فسره بذلك وذلك لان مانع الاعراب هو الثانى لا الخصوص صيغة
الاول ولذا قال المبنى ما ناسب قوله مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب منبه فى بحث المبنى
فلا يلزم فى التعريف جهالة كما يلزم فيه اذا فسر المناسبة بالمناسبة التى لها قوة ولم يبين
فان للقوة عرضا واسعا وليس بعمومه مرادا قوله اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء لم يفسر
بما اصله البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر فى الثلثة لان اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب
فيها بعارض المشابهة بالاسم ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من مبنى
الاصل انه مبنى وذلك بحسب الاصالة دون العروض والمتبادر مما اصله البناء ان اصله
ان يبنى سواء بنى كما هو اصلا وعرض له الاعراب قوله هو الماضى الخ كاز عمه المص وزاد بعضهم
الجملة من حيث هى جملة قوله فاعتبر العلامة الخ يعنى ان العلامة اكتفى فى تحقق المعرب بكونه
قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد فى قام زيد او لم يوجد كزيد فى المص
لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التى بها تستحق الاسم لان يعطى الاعراب
وهى التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبنى الاصل قوله عند الجمهور كانهم وقعوا
فى ذلك من لفظ المعرب ووجود الاعراب فى افراده فتوهموا ان حقيقته العرفية ذلك ولم
يعرفوا انه من عوارضه المفارقة قوله فان العارف باحكامها كذلك اى معرفة تتبع السماع
منهم مستغن عن تعلم ما جمعه المدون ودونه بخلاف من لم يتبع اصلا او تتبع ولم يعرف احكامها

فانم

فانه يحتاج الى تعلم المدون وذلك التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو اتفاقا
وان لم يكن معه فهو علم النحو او حكاية عنه على اختلاف فيه قوله فالمقصود من معرفة المعرب
الاشارة به الى ان ليس فى نفس التعريف فساد بل الفساد فى المقصود من التعريف وبيانه
ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم بان هذا
او ذاك مما يختلف اخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب مما يختلف
اخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف اخره باختلاف العوامل ولا شبهة فى حصول
الوجه الصالح من تعريف المص لصحة ان يقول زيد فى قام زيد معرب اى مركب لم يشبه
مبنى الاصل وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف اخره باختلاف
العوامل بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون وسطا للزوم
تقدم الشئ على نفسه فى ضمن الدور او لا فى ضمنه وذلك لانك اذا قلت زيد فى المثال المذكور
معرب اى ما اختلف اخره باختلاف العوامل وكل معرب مما اختلف اخره باختلاف العوامل
فزيد مما اختلف اخره باختلاف العوامل لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة والصغرى
متقدمة والنتيجة متاخرة عنها ابتداء او بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشئ على نفسه
وقد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب اى من ان هذا او ذاك معرب والى النتيجة
بقوله ان يعرف انه اى ما عرف انه معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل والى الوسط
بقوله حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به اى بسبب مفهوم الاختلاف وتعريف
مفهومه فان التصديق بان هذا معرب متوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه
بالاختلاف لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشئ على نفسه
لانا نقول لا مدخل للتفصيل فى التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف وهى واحدة
فى صورتى الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر لا شبهة عليه قوله حقيقة او حكما المراد بالتبدل الحقيقى
تبدل ذات الدال وبالتبدل الحكمى تبدل حاله لا الته المقصودة مع بقاء الذات فان هذا التبدل
فى حكم تبدل الذات قوله او صفة اى حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقة لان الحركة لا تقوم
بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له قوله باختلاف العوامل ان قيل ان فاعلا اذا كان
صفة لا يجمع على فواعل فكيف جاء جمع عامل على عوامل اجيب بانه صار اسما قوله الداخلة عليه
به خرج عن حكم المعرب اختلاف منون ومنادى مبنى باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه كجاء
زيد ورايت عمرا ومررت ببكر قوله وانما خصصنا اختلافها بكونه فى العمل كما ينبئ عنه العنوان
قوله اى يختلف لفظ اخره اى صورة اخره او تقديره اى يختلف اخره بحسب التقدير سواء كان
بحسب تقدير نفس الاخر فقط كما فى سلمى او تقديره وتقدير صيغته كما فى عصا و قاض
او بحسب تقديره بالصيغة فقط كما فى حبلى وغلامى فان اخرهما لا يمتنع عن قبول الاعراب

Copyright © King Saud University